شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

الفرقة الذهبية

هل ما قامت به "الفرقة الذهبية" عمل جليل؟ يستحق الثناء فنكرّس كيبوردات كومبيوتراتنا وشاشاتها (أقلامنا سابقاً) وصحفنا وتلفزيوناتنا للإشادة به؟ يستأهل التصفيق والوقوف تحية وتقديرا وتبجيلا؟ ربما، ولكن أليس لهذا العمل "الذهبي" جانب سلبي؟

هذه الأسئلة مناسبتها قيام الفرقة الذهبية، وهي القوة المسلحة التابعة لقيادة العمليات الخاصة أو جهاز مكافحة الإرهاب، بدهم سجن بادوش في الموصل وتفتيشه ومصادرة أجهزة التلفون المحمول لدى السجناء، فقد جاء في الأخبار أمس على لسان مصدر مسؤول في السجن إن الفرقة الذهبية قدمت من بغداد بشكل مفاجئ ودهمت المجمع الإقليمي في سجن بادوش الذي يضم مئات النزلاء من كافة محافظات البلاد وفرضت سيطرتها على السجن ومحيطه ثم فتشت قاعات السجناء وغرفهم، وصادرت عدداً كبيراً من الهواتف المحمولة التي كانت في حوزتهم.

لن نغفل عن ان هذا العمل جاء على خلفية الهروب الكبير لعناصر تنظيم القاعدة المحكومين بالإعدام والمعتقلين في سجن تكريت الاسبوع الماضي، حيث تبيّن ان العناصر الإرهابية كانت تتمتع بظروف العيش في فندق بثلاث نجوم في الأقل ويقوم على خدمتها ندلاء يحملون على أكتافهم نجمات الشرطة الاتحادية.

للوهلة الأولى تبدو عمليات دهم السجون التي تضم العناصر الإرهابية على نحو خاص أمراً جيداً وممتازاً وعظيماً كي لا تتكرر مأساة تكريت التي قتل فيها العديد من رجال الشرطة القائمين على واجبهم بحراسة السجن فيما يفلت من العقاب العشرات من القتلة الذين سيعاودون في الحال مهنة القتل الجماعي بدم بارد. لكن هذه العمليات مؤشر على ان نظام الحماية الواجب على الدولة توفيره لمواطنيها منهار تماماً، فكل السجون يُمكن أن تكون كسجن تكريت وسجن بادوش، كل واحد منها هو فندق بثلاث نجوم لعناصر القاعدة وسواهم من الإرهابيين القتلة الذين لديهم إمكانية الاتصال والتنسيق مع عناصر تنظيماتهم خارج السجن والقدرة على تأمين الفرار منه بسهولة.

من المفترض أن تنحصر مهمة الفرقة الذهبية في مكافحة الإرهاب خارج السجون، وأن تضمن الحكومة من جانبها جهاز حراسة للسجون غير فاسد لكي تتفرغ الفرقة الذهبية لمهامها التي تنتهي عند أبواب السجون وأسوارها الخارجية.

الاعتماد على هذه الفرقة في كل شيء نخشى أن يحولها لاحقا الى "حرسٍ جمهوري" شبيه بالحرس الجمهوري الذي صار جيشاً حقيقياً أقوى من الجيش وصاحب سطوة عليه في العهد السابق وأداة شخصية في يد صدام للتحكم والتسلط والبطش.

لسنا في حاجة الى حرس جمهوري آخر يصبح لاحقاً أداة قمع في أيدي رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة، سواء كان نوري المالكي أو غيره.

ليس مهمة جهاز مكافحة الارهاب دهم السجون الا عندما تفلت الأمور داخلها من السيطرة، فالسيطرة على السجناء ومنع دخول التلفونات المحمولة والأسلحة، البيضاء والسوداء، وأدوات حفر الأنفاق هي جميعاً مهمة إدارات السجون. واذا كانت هذه الإدارات فاسدة فالحل الناجع ليس بنقل الفرقة الذهبية من سجن الى سجن وانما بتعيين إدارات غير فاسدة للسجون، وهذا بدوره لا يكون الا إذا اختيرت إدارات الدولة على وفق شروط الكفاءة والنزاهة والوطنية، وهي شروط لا علاقة لها من قريب أو بعيد بالطائفية والمذهبية والقومية والحزبية المتفشية في جهاز دولتنا ويراد ترسيخها.

ناقش مع النائب الأول لرئيس البرلمان التشريعات والمشاريع المعروضة على النواب

الرئيس طالباني يستقبل وفداً من الحزب الشيوعي العراقي

□ بغداد / المدى

استقبل رئيس الجمهورية جلال طالباني امس الاربعاء في بغداد وفدا رفيعا من الحزب الشيوعي العراقي برئاسة حميد مجيد موسى السكرتير العام للحزب والوفد المرافق له المؤلف من عدد من اعضاء المكتب السياسي للحزب .

وفي مستهل اللقاء عبر الوفد الزائر عن سروره بنجاح الرحلة العلاجية للرئيس طالباني ، مهنئين اياه على سلامة العودة.

وقد استمع رئيس الجمهورية الى تصورات واراء الحزب الشيوعي العراقي حول مسار الازمة السياسية الراهنة واقتراحاتهم لايجاد مخرج للحالة المتأزمة التي فرضت نفسها على الساحة .

واشار طالباني الى فحوى لقاءاته مع الفرقاء والكتل السياسية، مؤكدا اهمية العمل الجماعي والتنسيق المشترك بين الجميع لتضييق مساحات الخلاف وتوسيع رقعة التفاهم الايجابي من اجل انقاذ الاوضاع السياسية والامنية والخدمية من ان تتدهور اكثر. واكد وفد الحزب الشيوعي دعمه ومساندته للجهود التي يبذلها الرئيس لتقريب وجهات النظر والعمل على تفكيك عناصر الازمة الحالية، وصولا الى حل للمسائل الخلافية. وعبر الرئيس طالباني في ختام اللقاء عن امتنانه للاستاذ حميد مجيد موسى والوفد المرافق له على زيارتهم، مثمنا مشاعرهم الاخوية تجاهه.

طالباني اثناء استقباله وفد الحزب الشيوعي

وكان الرئيس طالباني استقبل عصر امس الاربعاء الدكتور قصي عبدالوهاب السهيل النائب الاول لرئيس مجلس النواب والقيادي في التيار الصدري. وتمت في اللقاء مناقشة مجمل القضايا العالقة والاستعصاءات الراهنة والسبل الكفيلة بالخروج من الازمة السياسية التي تعيق تطوير المسيرة السياسية والديمقراطية في البلاد.

واكد الرئيس اثناء اللقاء اهمية العمل المشترك والتعاون البناء بين الكتل والقوى السياسية والبرلمانية لوضع مصلحة البلد فوق جميع الاعتبارات، فضلا عن ترسيخ الشعور بالمسؤولية الوطنية العالية، من اجل تجاوز الصعوبات والوصول الى تفاهمات وطنية مقبولة.

وتم التطرق ايضا الى ضرورة ترسيخ ثقافة التعاون وبذل جهود حثيثة للارتقاء بالواقع الخدمي والبرلماني. وفي مستهل اللقاء كان الدكتور قصي السهيل قد عبر عن ترحيبه الحار بعودة الرئيس طالباني ، مباركا له تماثله للشفاء ومتابعة لقاءاته وانجاز مهامة الوطنية.

كما قدم السهيل عرضا مفصلا بالعمل داخل مجلس النواب والتفاهم حول التشريعات والمشاريع المعروضة على النواب.

ضياء الوكيل: الجيش العراقي الحر زوبعة إعلامية والقاعدة وراء الاغتيالات

لجنة الأمن والدفاع: القتل بالكواتم تصفية حسابات وتمرير صفقات

□ بغداد / مؤيد الطيب - إيناس طارق

وصف نواب ومصادر أمنية عمليات الاغتيال المتكررة التي أودت بحياة ضباط وموظفين في الحكومة ودوائر الدولة، بـ"تصفية حسابات" تتم تحت رعاية وبأوامر ضباط كبار في الأجهزة الأمنية، مؤكدين ان الكثير من تلك العمليات إرهابية، ولكن البعض منها يكون من اجل "مصالح خاصة" لضباط وقادة أمنيين، معتبرين ان "ما يسمى بالجيش العراقي الحر مجرد زوبعة إعلامية"، فيما أكد عضو لجنة الأمن والدفاع حسن جهاد امين وجود الجيش الحر، لكنه "صغير ولن ينجح أبدا".

وأكد مصدر في القوات الأمنية فضل عدم ذكر اسمه في تصريح لـ"المدى" إن "عمليات الاغتيال التي تطال ضباطاً في الأجهزة الامنية هي تصفيات سياسية والقائمين عليها هم ضباط كبار في الدولة، وتتركز تلك العمليات في مناطق محددة ببغداد، والتشكيلات الإرهابية المسماة بجيش العراق الحر لاوجود لها، وهي مجرد أخبار سمعنا بها من الإعلام فقط".

فيما أكد الناطق الرسمي باسم عمليات بغداد إن "ما يدور حول وجود قوة إرهابية تحمل اسم الجيش العراقي الحر هو مجرد شائعات لا وجود لها جملة وتفصيلا، وإن عمليات الاغتيال بكواتم الصوت التي تطال الكثير من موظفي الوزارات وضباط عسكريين تتم من قبل عصابات إرهابية تابعة لتنظيم القاعدة، والقوات الأمنية تلاحقها وتتابعها".

وأضاف الوكيل في تصريح لـ"المدى" أمس إن "عمليات الاغتيال لا تتم بالتعاون مع القوات الأمنية وليس هناك أي صحة للشائعات التي يتداولها البعض عن تعاون بعض منتسبي الاجهزة الأمنية في إعطاء المعلومات وأسماء ضباط عسكريين للجماعات الإرهابية".

وأوضح الوكيل إن "مجموعة مسلحة قامت باغتيال الموظف علي إبراهيم عباس المنتسب في وزارة النقل في الساعة ٨ من صباح يوم أمس في منطقة حي الخضراء، وباشرت تشكيلات قيادة عمليات بغداد بعملية مطاردة للعصابة الإرهابية المنفذة لعملية الاغتيال، حيث كانت المجموعة تستقل سيارة من نوع (كيا سبكترا) رصاصية اللون وتحمل أسلحة كاتمة الصوت، واستطاعت قوة من اللواء الثامن الفرقة الثانية شرطة اتحادية، وبالتنسيق مع اللواء ٥٤ الفرقة السادسة ودوريات شرطة النجدة من محاصرة المجموعة الإرهابية عند مرابطة أمنية على الخط السريع باتجاه أبو غريب واشتبكت معها وقتلت المجموعة بأكملها والمؤلفة من ثلاثة مسلحين وضبطت معهم مسدس عدد ٢ وغدارة من نوع بور سعيد وجميعها مزودة بكواتم للصوت".

من جانبه أكد عضو لجنة الامن والدفاع النائب حسن جهاد أمين إن "الكثير من عمليات الاغتيال وحسب معلوماتنا هي إرهابية وتقوم بها جهات من تشكيلات القاعدة وغيرها من المجاميع الإرهابية، لكن هذا لا ينفي وجود عمليات اغتيال تتم كتصفية حسابات بين كبار من ضباط الجيش، وليست سياسية أبداً بل هي من أجل تمرير صفقات ومصالح خاصة".

وأضاف أمين في تصريح لـ"المدى" إن "الجيش العراقي الحر هو تشكيل إرهابي صغير مثل عشرات التشكيلات الإرهابية، استخدم اسمه للدعاية فقط، لكن في بلادنا الوضع مختلف عما يحدث في سوريا ولن ينجح هذا التنظيم الإرهابي أبداً".

وأكد عضو لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب شوان محمد طه إن "الوضع الأمني متأزم بسبب الصراعات السياسية، وهو أيضاً صراع بين أحزاب إسلامية وأحزاب علمانية، ولاوجود لما يسمى بالجيش الإسلامي الحر، وهذا الكلام هو مجرد زوبعة إعلامية تحاول بعض الجهات من خلالها تأزيم الوضع بشكل طائفي".

وأضاف طه في تصريح لـ"المدى" إن "مشاكل الأجهزة الأمنية شائكة جداً ولا نستطيع أن نضع وصفا محددا لها، وإن الجهة المنفذة لعمليات الاغتيال بكواتم الصوت غير واضحة، ربما تكون لأجندات سياسية، أو تصفيات داخلية، أو عمليات إرهابية بحتة، وقال ان الأمر مشابه لما يحدث في السجون، فنحن لا نعرف إن كان الأمر هو هروب سجناء أم تهريبهم".

وفي نفس السياق أكد النائب عن كتلة المواطن عزيز العكيلي خلال مؤتمر صحافي عقده أمس في مبنى البرلمان، وحضرته "المدى"، إن "القائد العام للقوات المسلحة استخدم أصحاب التاريخ الأسود لتولي مسؤولية الملف الأمني في العراق وترك الكفاءات والحريصين على الوطن والمضحين له".

خدمة ٩ أشهر أو بدل نقدي لكل من بلغ ١٨ سنة

الكتل السياسية تخشى تبني قانون الخدمة الإلزامية

□ بغداد / اياد التميمي

قالت لجنة الأمن والدفاع البرلمانية "ان قانون الخدمة الالزامية من القوانين المهمة" مؤكدة على "ان الكتل السياسية تتخوف من تبني القانون خشية من فقدانها جمهورها في الانتخابات المقبلة"، مبينة ان الخدمة لا تتجاوز الـ ٩ اشهر او دفع بدل نقدي للذين لا يرغبون بتأدية الخدمة الالزامية.

وأكد عضو لجنة الامن والدفاع النيابية النائب حاكم الزاملي وجود "مسودة لقانون الخدمة الالزامية في لجنة الامن والدفاع، تجري مناقشتها بشكل مستفيض بين اعضاء اللجنة ومن ثم يصار إلى ارسال القانون الى مكتب القائد العام للقوات المسلحة ووزارة الدفاع للتوصل الى صيغة نهائية للقانون .

واعتبر الزاملي وجود قانون الخدمة الالزامية أمر استراتيجي، يعطي انطباعا للشاب بأنه ينتمي الى بلده ، فضلا عن قضائه على ما اسماه بالمحاصصة الطائفية، واعادة التوازن بين مكونات الشعب في المؤسسات العسكرية وتقليل البطالة المستشرية في البلاد .

واشار الزاملي في تصريح للمدى الى "ان القانون سيقرأ قراءة اولى خلال الايام القليلة القادمة" مبينا انه "سيؤثر على توجهات بعض الكتل" ، مشيرا الى "ان كتلة الاحرار داعمة لهذا القانون" .

وكشف الزاملي عن بعض فقرات القانون التي تخص الذين لا يرغبون بالدخول الى الجيش وتلزمهم بدفع بدل نقدي بسيط على غرار ما كان معمولا به سابقا، مبينا ان "القانون حدد الخدمة بـ ٩ اشهر فقط" .

ونفى الزاملي ان يكون القانون يتجه الى عسكرة المجتمع كما يدعي البعض، مشيرا الى "ان الجيش الحالي من الجيوش الكبيرة في المنطقة ، ولا ضرر ان نحتوي الشباب ونجعلهم اكثر انضباطا من خلال هذا القانون" .

بالمقابل عد عضو لجنة الامن والدفاع النيابية قاسم الاعرجي قانون الخدمة الإلزامية من القوانين المهمة ، مبينا ان من بين ايجابيات هذا القانون القضاء على الطائفية ، التي لا يزال بعض المواطنين يتخوفون من عودتها في اي وقت .

وأضاف الاعرجي في مقابلة مع المدى "ان الكتل السياسية تخشى ان تتبنى قوانين كهذه تخوفا من فقدان شعبيتها في الانتخابات القادمة ، كونه سيجر الشباب الى الخدمة العسكرية ، وهذا كان امرا يرفضه الشباب في زمان العهد السابق" .

واشار الاعرجي الى ان "اي قانون اذا لم تتواجد فيه توافقات فمن الصعب اقراره في الوقت الحاضر" مشيرا الى "ان قانون الخدمة الالزامية من القوانين الحساسة" موضحا "ان ما يجري في مجلس النواب عبارة عن توافقات سياسية ومصالح حزبية لا تتعدى خدمة كتلهم فقط" .

فيما اعتبرت القائمة العراقية قانون الخدمة الإلزامية من القوانين التي تحتاج الى ستراتيجية كونها ستكلف الدولة مبالغ طائلة تزيد من تخصيصات وزارتي الدفاع والداخلية على الموازنة الحالية .

النائب سالم دلي اكد للمدى "ان لا داعي للقانون"، داعيا الحكومة "ان تدير البلد وفق الأسس المدنية المشار اليها في الدستور" بالرغم من اهمية القانون على مستوى تنظيم واحتواء الشباب" لكنه استدرك بالقول "ان الخدمة الالزامية تساهم في تنمية قدرة الشباب".

وعن امكانية تبني القائمة العراقية قانون الخدمة اكد دلي ان قائمته مستعدة لتتبنى هذا القانون ، لكن بموجب شروط وضوابط اهمها موضوع الميزانية والتخصيصات ، وهل ستكون من ضمن الموازنة التي تصرف لوزارة الدفاع ام ستكون تخصيصات اخرى للقانون ؟ مبينا رفض القائمة له اذا ما تبين انه سيكلف الدولة اموالا اضافية .

وقال عضو اللجنة شوان محمد طه في تصريح للمدى "إن "أعضاء لجنة الامن والدفاع البرلمانية غير مطلعين على أي مسودة لقانون الخدمة الالزامية"، مبينا أن "اللجنة لا تمتلك مثل هذه المسودة الان".

وأضاف طه وهو نائب عن التحالف الكردستاني أن "البلد ليس بحاجة إلى مثل هذا القانون "، معتبرا أن "تطبيق الخدمة الالزامية يحتاج الى الاستقرار السياسي وهو غير متوفر الان".

وكان عضو لجنة الأمن والدفاع عن القائمة العراقية حامد المطلك أكد في ٢٣ ايلول ،أن البلاد تواجه ضغوطات من بعض الدول التي لا تريد تفعيل الخدمة العسكرية الإلزامية مما يسبب ضعفاً كبيراً في اصناف الجيش والشرطة وعدم استقرار الوضع الأمني، مشيرا إلى أن اللجنة أوصت وزارة الدفاع بتفعيل الخدمة الإلزامية لمدة ستة أشهر وبراتب مجز حتى يمكن حفظ الأمن والتقليل من البطالة المستشرية بين الشباب.

وكان العراق قبل العام ٢٠٠٣ يعمل وفق قانون الخدمة العسكرية الالزامية الذي شرع عام ١٩٦٩، لكل مواطن من الذكور اكمل عمر التاسعة عشرة، وكانت مدة الخدمة الالزامية ما بين تسعة اشهر الى ثلاثة وعشرين شهرا.

إلا أن هذه الخدمة تم ايقافها بعد العام ٢٠٠٣ وفي الدورة السابقة لمجلس النواب تم الكشف عن مسودة تحت اسم قانون الخدمة الالزامية إلا انه لم ير النور بسبب اعتراضات بعض الكتل السياسية.

يذكر أن الجيش العراقي تأسس أول فوج منه في السادس من كانون الثاني عام ١٩٢١ على أساس التطوع، وبدأ يتطور ويتوسع وتتنوع صنوفه بعد ذلك، وفي عام ١٩٢٨ تم افتتاح مدرسة الأركان، وبقيت تحمل هذا الاسم حتى عام ١٩٣٧ حيث وضع لها نظام جديد وسميت بكلية الأركان، وفي عام ١٩٣٥ دخلت الخدمة الإلزامية خدمة العلم حيز التنفيذ بعد أن وضعت السلطات البريطانية قانونها باسم مرسوم إدارة الجيش تتضمن خليطا من قانون أحكام العقوبات والخدمة.

الجيش العراقي .. (أرشيف)

بغداد تدعو المعارضة السورية لـ"توحيد صفوفها ورفض الضغوط الخارجية"

□ بغداد / غسان عادل

علي الدباغ

دعت الحكومة العراقية المعارضة السورية الى التخلص من الضغوط المفروضة عليها من اطراف خارجية ، مؤكدة اجراء اتصالات فردية مع المعارضين للنظام.فيما انتقد قيادي في حزب الدعوة الاسلامية بزعامة نوري المالكي سياسة الحزب الحاكم في سوريا .

وقال الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ لـ "المدى "ان اتصالات بغداد مع المعارضة السورية فردية ، مشيرا الى تعرض اطرافها لضغوط من جهات خارجية "مازالت الاتصالات فردية ، ولن ترتقي الى مستوى حكومي منظم المفروض لا بد ان ياتي الاخوان الى بغداد ، ولكن يبدو انهم يتعرضون لضغوط ، ونحن نعرف ذلك ، وعليهم ممانعات وليسوا على رأي واحد ، لانهم دخلوا في محاور دول ".

من جانبه دعا القيادي في حزب الدعوة الاسلامية وليد الحلي المعارضة والنظام الى تبني المبادرة العراقية لحل الازمة السورية :"نأمل من المعارضة والحكومة الموافقة على المبادرة العراقية، والتخلص من حالات التدخل الخارجي، لانه سيجعل السوريين يمرون بمآس كثيرة ".

مضيفا ان حزبه بزعامة رئيس الحكومة نوري المالكي يرى ان سياسة حزب البعث تعتمد مصادرة ورفض الرأي الآخر "نحن نؤمن بان بنية حزب البعث في كل مكان واحدة ، مصادرة الآراء وعدم احترام الرأي الاخر ، وممارسة القمع والاضطهاد".

وكان المالكي التقى منتصف الشهر الماضي وفدا يضم ممثلين عن عدد من فصائل المعارضة السورية، في اول لقاء معلن مع معارضين سوريين منذ اندلاع الازمة هناك .

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون